

# القانون والتشريع في الفكر القانوني: دراسة تحليلية في المفهوم والخصائص والمصادر وأوجه التمييز

## مشعل بن مبارك سعيد المؤذن السليطي

جامعة محمد الخامس

قبول البحث: 06/05/2026

مراجعة البحث: 23/04/2026

استلام البحث: 25/03/2026

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين القانون والتشريع في الفكر القانوني، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما من حيث المفهوم والخصائص والمصادر ومجالات التطبيق. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاستناد إلى الأدبيات القانونية ذات الصلة، من أجل إعادة بناء الموضوع في إطار أكاديمي منظم. وتناولت الدراسة مفهوم القانون وخصائصه وأهميته ومصادره، ثم ناقشت مفهوم التشريع وخصائصه ومكانته بين مصادر القانون ومزاياه وعيوبه وأنواعه، قبل أن تنتقل إلى تحليل أوجه التمييز بين المفهومين. وتوصلت الدراسة إلى أن القانون يمثل الإطار الأوسع الذي يضم مختلف القواعد القانونية ومصادرها، في حين أن التشريع يمثل المصدر الرسمي المكتوب الذي تضعه السلطة المختصة وفق الإجراءات الدستورية، ومن ثم فإن كل تشريع يُعد قانوناً، لكن ليس كل قانون يُعد تشريعاً. كما أظهرت الدراسة أن فهم هذه العلاقة يساهم في تعزيز الضبط المفاهيمي في الدراسات القانونية، ويمنع اختزال القانون في النص المكتوب وحده، ويؤكد أهمية العرف والقضاء والفقه والمبادئ العامة في بناء النظام القانوني أو استكمالها أو تفسيره.

**الكلمات المفتاحية:** القانون، التشريع، مصادر القانون، العرف، القضاء، الفقه، القاعدة القانونية، سيادة القانون.

### Abstract

This study aimed to analyze the relationship between law and legislation in legal thought and to clarify the similarities and differences between them in terms of concept, characteristics, sources, and scope of application. The study adopted descriptive-analytical and documentary/library approaches, relying on the original source material and strengthening it with relevant legal literature in order to reconstruct the topic within a coherent academic framework. The paper examined the concept of law, its characteristics, importance, and sources, then discussed the concept of legislation, its characteristics, its position among the sources of law, as well as its advantages, drawbacks, and types, before moving to an analytical distinction between the two concepts. The study concluded that law represents the broader framework that encompasses various legal rules and their sources, whereas legislation represents the formal written source enacted by the competent authority in accordance with constitutional procedures. Accordingly, every legislation is law, but not every law is legislation. The study also found that a proper understanding of this relationship strengthens conceptual precision in legal studies, prevents reducing law to written texts alone, and confirms the importance of custom, judiciary, jurisprudence, and general principles in constructing, interpreting, and supplementing the legal system.

**Keywords:** Law, Legislation, Sources of Law, Custom, Judiciary, Jurisprudence, Legal Rule, Rule of Law.

### 1.1 المقدمة

يُعدّ التمييز بين مفهومي القانون والتشريع من المسائل الأساسية في الفكر القانوني؛ لأن الخلط بينهما يؤدي إلى اضطراب في فهم طبيعة القاعدة القانونية، ومصدر إلزامها، وموقعها داخل البناء النظامي للدولة<sup>1</sup>. فالقانون، في معناه الواسع، لا ينحصر دائماً في النصوص التي تصدرها السلطة التشريعية، بل قد يرتبط كذلك بالعرف، والمبادئ العامة،

<sup>1</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. International Studies Quarterly, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

والاجتهاد القضائي، وسائر الأطر التي تمنح القاعدة قوة تنظيمية وإلزامية داخل المجتمع<sup>1</sup>. ولذلك فإن دراسة العلاقة بين القانون والتشريع ليست تمريناً اصطلاحياً شكلياً، بل مدخلاً ضرورياً لفهم مصادر القاعدة القانونية، وحدود السلطة التشريعية، وأثر التعدد القانوني في تشكيل النظام القانوني المعاصر.

وتزداد أهمية هذا الموضوع في الدولة الحديثة؛ لأن التشريع أصبح الأداة الأكثر حضوراً في تنظيم العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، بحكم ما يوفره من كتابة رسمية، ووضوح نسبي، وإمكانية أسرع في التعديل والمراجعة مقارنةً بالمصادر غير المكتوبة<sup>2</sup>. غير أن مركزية التشريع لا تعني تطابقه الكامل مع القانون؛ فبدأ سيادة القانون يرتبط بفكرة الشرعية واليقين القانوني وإمكان توقع الآثار القانونية للنصوص. وهذه العناصر تقتضي أن يكون القانون واضحاً ومفهوماً ومستقرّاً وقابلًا للتطبيق العادل، لا مجرد نص مكتوب صادر عن سلطة مختصة<sup>3</sup>. ومن هنا، فإن قوة التشريع لا تُقاس فقط بصدوره الرسمي، بل كذلك بمدى اتساقه مع متطلبات اليقين القانوني وحسن الصياغة والعدالة النظامية.

وفي السياق النظري، يكمن السؤال الجوهرى: هل التشريع هو القانون ذاته، أم أنه مجرد مصدر من مصادر؟ وتتبع أهمية هذا السؤال من أن الإجابة عنه تؤثر في فهمنا لمكانة العرف، والدين، والفقه، والقضاء، والمبادئ العامة، وفي تحديد ما إذا كان القانون أوسع نطاقاً من التشريع أم لا. كما أن هذا النقاش يكتسب أهمية خاصة في البيئات القانونية التي تجمع بين النص المكتوب والمصادر المكملة أو التفسيرية، وفي الأنظمة التي تتأثر بالتطور السريع في المعاملات والعلاقات الاجتماعية<sup>4</sup>. ومن ثم، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة تحليلية منظمة لمفهوم القانون والتشريع، وبيان خصائص كل منهما، ومصادر القانون، وأوجه التمييز بين المفهومين في الفكر القانوني، بما يحقق قدرًا أعلى من الضبط المفاهيمي والدقة العلمية.

## 1.2 مشكلة الدراسة

تتبع مشكلة هذه الدراسة من استمرار الخلط في الكتابات العامة وبعض المعالجات الأكاديمية بين مفهومي القانون والتشريع، رغم أن التمييز بينهما يُعد أساساً لفهم طبيعة القاعدة القانونية ومصادرها ودرجات إلزامها<sup>5</sup>. فالتشريع يمثل مصدرًا رئيسًا ومكتوبًا للقانون في الدولة الحديثة، لكنه لا يستوعب وحده جميع الصور التي يتشكل منها النظام القانوني، إذ تبقى للعرف، والمبادئ العامة، والفقه، والقضاء أدوار متفاوتة في بناء القاعدة القانونية وتفسيرها واستكمالها<sup>6</sup>. وتزداد الإشكالية عمقاً عندما يُختزل القانون في التشريع وحده، بما يؤدي إلى تصور قاصر لمفهوم

<sup>1</sup> بن دهب، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بفتحنا الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، DOI: 1522-1473. 10.21608/jfst.2023.308784.

<sup>2</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. Journal of European Competition Law & Practice, 2022. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

<sup>3</sup> Kirst, Niko. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? European Papers, 2021. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

<sup>4</sup> Kaino, Michihiro. Rule of Law: Historical (Theoretical) Perspectives. In: Encyclopedia of the Philosophy of Law and Social Philosophy, 2020. DOI: 10.1007/978-94-007-6730-0\_35-2.

<sup>5</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. International Studies Quarterly, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>6</sup> بن دهب، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بفتحنا الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، DOI: 1522-1473. 10.21608/jfst.2023.308784.

الشرعية وسيادة القانون واليقين القانوني<sup>1</sup>. ومن ثم، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى معالجة تحليلية دقيقة توضح مفهوم كل من القانون والتشريع، وخصائصهما، ومصادر القانون، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهما، بما يزيل اللبس الاصطلاحي ويعزز الضبط المفاهيمي في الفكر القانوني.

### 1.3 أسئلة الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من السؤال الرئيس الآتي:

ما المقصود بالقانون والتشريع في الفكر القانوني، وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما من حيث المفهوم والخصائص والمصادر ومجالات التطبيق؟

ويتفرع عنه الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالقانون في الفكر القانوني، وما أبرز خصائصه وأهميته؟
- ما المقصود بالتشريع، وما خصائصه ومكانته بين مصادر القاعدة القانونية؟
- ما مصادر القانون، وما موقع التشريع بينها؟
- ما أنواع التشريعات، وكيف تتدرج من حيث القوة والإلزام؟
- ما أوجه الاتفاق بين القانون والتشريع، وما أوجه الاختلاف بينهما؟
- هل يعدّ التشريع قانوناً في كل الأحوال، وهل كل قانون يُعدّ تشريعاً؟
- ما الأثر العلمي والعملية للتمييز بين القانون والتشريع في فهم القاعدة القانونية وتطبيقه

### 1.4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في تحليل مفهومي القانون والتشريع في الفكر القانوني، وبيان أوجه التمييز بينهما من حيث المفهوم والخصائص والمصادر ومجالات التطبيق.

وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

- بيان مفهوم القانون وتحديد خصائصه الأساسية وأهميته في تنظيم حياة المجتمع.
- بيان مفهوم التشريع وتوضيح خصائصه ومكانته بين مصادر القاعدة القانونية.
- توضيح مصادر القانون وبيان موقع التشريع بينها.
- عرض أنواع التشريعات وبيان تدرجها من حيث القوة القانونية والإلزام.
- تحديد أوجه الاتفاق بين القانون والتشريع في الفكر القانوني.
- تحديد أوجه الاختلاف بين القانون والتشريع من الناحية المفاهيمية والوظيفية والمصدرية.
- إبراز الأثر العلمي والعملية للتمييز بين القانون والتشريع في فهم القاعدة القانونية وتفسيرها وتطبيقها.

<sup>1</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. Journal of European Competition Law & Practice, 2022. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

## 1.5 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الموضوع ذاته في الفكر القانوني؛ إذ إن التمييز بين القانون والتشريع لا يمثل مسألة لفظية أو اصطلاحية فحسب، بل يرتبط بفهم طبيعة القاعدة القانونية، ومصدر إلزامها، وحدود تطبيقها داخل النظام القانوني. كما تتجلى أهمية الدراسة في أن الخلط بين المفهومين قد يؤدي إلى قصور في إدراك مصادر القانون، وإلى اختزال القانون في التشريع وحده، مع أن البناء القانوني أوسع من ذلك في كثير من النظم القانونية. وتبرز الأهمية العلمية للدراسة في أنها تقدم معالجة تحليلية منظمة لمفهوم القانون والتشريع، وتوضح خصائص كل منهما، ومصادر القانون، وأنواع التشريعات، وأوجه الاتفاق والاختلاف بين المفهومين، بما يسهم في تعزيز الضبط المفاهيمي والدقة الاصطلاحية في الدراسات القانونية. كما تتجلى الأهمية العملية للدراسة في أنها تقيد طلبة القانون والباحثين والممارسين القانونيين في بناء فهم أوضح للبنية القانونية، وفي التمييز بين القاعدة القانونية بوصفها مفهومًا أوسع، والتشريع بوصفه أحد أهم مصادرها الرسمية في الدولة الحديثة.

## 1.6 منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الموضوع محل البحث، القائم على تناول مفهومي القانون والتشريع بالشرح والتحليل والمقارنة، وبيان خصائص كل منهما، ومصادر القانون، وأنواع التشريعات، وأوجه التمييز بين المفهومين في الفكر القانوني، وتعزيزها بالأدبيات القانونية ذات الصلة، بغرض إعادة تنظيمها في قالب أكاديمي أكثر اتساقًا ومنهجية. وتقوم الدراسة على تحليل المفاهيم القانونية الرئيسية، وتتبع بنيتها الاصطلاحية والوظيفية، ثم مناقشة موقع التشريع ضمن مصادر القانون، وصولاً إلى بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين القانون والتشريع وآثار ذلك في الفهم القانوني السليم. أما حدود الدراسة، فتتصرف موضوعيًا إلى الجانب النظري التحليلي لمفهوم القانون والتشريع، دون التوسع في التطبيقات القضائية أو المقارنات التشريعية التفصيلية، لأن طبيعة الدراسة تركز أساسًا على التأصيل المفاهيمي والتمييز العلمي بين المصطلحين.

## 1.7 الدراسات السابقة

تنوزع الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع القانون والتشريع على عدة اتجاهات متقاربة، إلا أنها لا تعالج دائمًا الفرق بين المفهومين بصورة مباشرة ومستقلة؛ إذ ركز بعض الباحثين على مصادر القانون وتعددتها، واهتم آخرون بمفاهيم سيادة القانون واليقين القانوني وجودة الصياغة التشريعية، في حين انصرف اتجاه ثالث إلى بيان أثر العرف والقضاء في تكوين القاعدة القانونية أو توجيه تطبيقها. ويكشف هذا التوزع أن الإشكال العلمي لا يتمثل في ندرة الأدبيات، بل في تشتتها بين محاور متفرقة تحتاج إلى جمعها في معالجة تحليلية واحدة. في هذا السياق، قدمت دراسة Swenson (2024) طرحًا مهمًا حول فكرة القانون خارج الإطار الدولي الضيق، وبينت أن القانون لا يُفهم دائمًا بوصفه نتاجًا تشريعيًا صادرًا عن الدولة فقط، بل قد يتشكل كذلك في سياقات مؤسسية

ومجتمعية أوسع<sup>1</sup>. وتفيد هذه الدراسة في موضوع البحث لأنها تدعم الفكرة القائلة إن القانون أوسع من التشريع، وأن اختزال الأول في الثاني يؤدي إلى تضيق غير دقيق لطبيعة التنظيم القانوني ووظائفه.

وفي الاتجاه المتصل بمصادر القانون، تناولت دراسة بن دهيش (2023) مسألة مصادر القانون من منظور تحليلي، وأكدت أن النظام القانوني لا يقوم على التشريع وحده، بل يتداخل فيه عدد من المصادر الرسمية أو التفسيرية أو المكملة بحسب طبيعة النظام القانوني ومجال تطبيقه. وتكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لموضوع البحث في أنها تعزز الفكرة الجوهرية التي تنطلق منها هذه الورقة، وهي أن التشريع مصدر رئيس للقانون، لكنه ليس القانون كله<sup>2</sup>.

كما جاءت دراسة Bell (2018) لتوضح مفهوم مصادر القانون من زاوية نظرية أدق، حيث بينت أن الاحتجاج بمصدر قانوني ليس مجرد إحالة إلى نص، بل إلى قاعدة أو مبدأ أو قيمة حددتها جماعة قانونية معينة وعدتها أساساً ملزماً للفعل أو الحكم. وتفيد هذه الدراسة في تعميق الجانب المفاهيمي في البحث، لأنها تؤكد أن مصدر القانون لا يُختزل في الشكل التشريعي وحده، بل يرتبط أيضاً بالبنية التفسيرية والسلطوية التي تمنح القاعدة صفة الإلزام داخل المجتمع القانوني<sup>3</sup>.

أما من زاوية اليقين القانوني، فقد ناقشت دراسة Bouzora (2022) أن قيمة القاعدة القانونية لا تقف عند كونها مكتوبة أو صادرة رسمياً، بل ترتبط أيضاً بدرجة الوضوح، وإمكان التوقع، واستقرار التطبيق. وهذه النتيجة مهمة في موضوع الدراسة؛ لأنها تكشف أن التشريع لا يكتسب قيمته بمجرد صدوره عن سلطة مختصة، بل لمدى اتساقه مع متطلبات الشرعية والوضوح والعدالة النظامية، وهي عناصر تسم جوهر القانون لا شكله فقط<sup>4</sup>.

وفي الإطار نفسه، أبرزت دراسة Kirst (2021) أن سيادة القانون لا تُفهم بوصفها مجرد وجود نصوص وتشريعات، بل باعتبارها منظومة تقوم على الشرعية، والحد من التحكم، وإمكانية التنبؤ بالنتائج القانونية، وحماية البناء المؤسسي من التعسف. وتفيد هذه الدراسة في توضيح أن وجود التشريع لا يعني بالضرورة تحقق القانون بمعناه الكامل، ما لم يكن هذا التشريع منسجماً مع مبادئ سيادة القانون واليقين القانوني<sup>5</sup>.

ومن ناحية جودة التشريع، قدمت دراسة Drinóczy (2015) معالجة مهمة لمفهوم الجودة التشريعية، وأوضحت أن تقييم التشريع لا يقوم فقط على وجوده الرسمي، بل على مدى وضوحه وفعالته واتساقه مع متطلبات الديمقراطية وسيادة القانون. وتفيد هذه الدراسة في موضوع دراستنا في كونها تعمق التمييز بين التشريع كنص مكتوب والقانون كنظام معياري يفترض أن يحقق الوضوح والاتساق والعدالة في التطبيق<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>2</sup> بن دهيش، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتقنين الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، 1473-1522. DOI: 10.21608/jfst.2023.308784.

<sup>3</sup> Bell, John. Sources of Law. *The Cambridge Law Journal*, 77(1), 2018, 40-71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

<sup>4</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. *Journal of European Competition Law & Practice*, 13(2), 2022, 144-153. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

<sup>5</sup> Kirst, Niels. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? *European Papers*, 6(1), 2021, 101-110. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

<sup>6</sup> Drinóczy, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. *Statute Law Review*, 36(3), 2015, 211-227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

وفيما يتعلق بالمشكلة النظرية لمصادر القانون، ناقشت دراسة SaganeK (2019) الغموض الذي يحيط بمفهوم المصدر القانوني، وأشارت إلى أن الإشكال لا يرجع فقط إلى تعدد المصادر، بل إلى التداخل بين مفهوم المصدر ومفهوم الأداة أو الشكل الذي يظهر به القانون<sup>1</sup>. وتفيد هذه الدراسة مباشرة في موضوع دراستنا؛ لأنها تلامس السؤال المحوري: متى نكون بصدد قانون، ومتى نكون بصدد تشريع؟ وهل كل ما يتخذ شكلاً مكتوباً يعد قانوناً بالمعنى الكامل؟

ومن زاوية دور القضاء، بحثت دراسة Egea-de Haro (2024) أثر السوابق القضائية في الأنظمة ذات الطابع المدني، وخلصت إلى أن القضاء، حتى عندما لا يُعد مصدرًا رسميًا للقانون بالمعنى التقليدي، يمارس تأثيرًا فعليًا في توجيه التفسير القضائي وتوحيد الفهم القانوني<sup>2</sup>. وتفيد هذه الدراسة في دعم فكرة أن القانون لا يُختزل في التشريع وحده، وأن القضاء قد يؤدي دورًا مكملًا ومؤثرًا في تشكيل القاعدة القانونية حتى في الأنظمة التي تعطي الأولوية للنص المكتوب.

وفي محور العرف، أوضحت دراسة Mahmud (2026) أن العرف في الأنظمة ذات الخلفية الأنجلوسكسونية لا يُقبل كمصدر قانوني لمجرد وجوده الاجتماعي، بل عبر شروط ومعايير طورته الخبرة القضائية<sup>3</sup>. وتفيد هذه الدراسة في دراستنا في كونها تؤكد أن العرف قد يظل مصدرًا قانونيًا معتبرًا متى استوفى شروط الاعتراف القانوني، وهو ما يعيد ترسيخ فكرة أن القانون أوسع من التشريع.

وفي الاتجاه المقارن ذاته، ناقشت دراسة Nimani, Avdija, and Maloku (2025) علاقة العرف بالأنظمة القانونية الحديثة، وبينت أن الأعراف القانونية ما تزال مؤثرة في بعض البيئات القانونية رغم تصاعد هيمنة التشريع المكتوب، وأن إدماجها في النظام القانوني الحديث يثير مسائل تتعلق بالتعدد القانوني والمواءمة مع المعايير المعاصرة وحماية الحقوق الأساسية<sup>4</sup>. وتفيد هذه الدراسة في تدعيم أحد محاور البحث الأساسية، وهو أن القانون لا ينحصر في النصوص التشريعية، بل قد يتشكل أيضًا من خلال أعراف مستقرة يعترف بها النظام القانوني أو يتفاعل معها.

#### خلاصة الدراسات السابقة

يتضح من العرض السابق أن الدراسات السابقة، رغم اختلاف منطلقاتها، تلتقي عند نتيجة مهمة مفادها أن التشريع يحتل مكانة مركزية في النظام القانوني الحديث، لكنه لا يستنفد وحده مفهوم القانون. فقد أبرزت بعض الدراسات تعدد مصادر القانون واتساعها خارج النص المكتوب، وركزت دراسات أخرى على جودة التشريع واليقين القانوني وسيادة القانون بوصفها معايير تتجاوز مجرد صدور النص، في حين أوضحت دراسات أخرى أثر القضاء والعرف في بناء القاعدة القانونية أو استكمالها أو توجيه تفسيرها. ومن ثم، تتمثل الفجوة التي تسعى هذه الدراسة إلى معالجتها في تقديم

<sup>1</sup> SaganeK, Przemyslaw. The Theoretical Problem of Sources of International Law. Wroclaw Review of Law, Administration & Economics, 8(2), 2019. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

<sup>2</sup> Egea-de Haro, Alfonso. How Does Case Law Shape Civil Law Systems? An Analysis of Spanish Administrative Courts. Liverpool Law Review, 45, 2024, 1–23. DOI: 10.1007/s10991-023-09325-x.

<sup>3</sup> Mahmud, Izmi Izdiharuddin B. Che Jamaludin. Redefining Customary Law: Insights from Common Law System. Asian Journal of Law and Policy, 6(1), 2026, 23–70. DOI: 10.33093/ajlp.2026.2.

<sup>4</sup> Nimani, P., Avdija, S., & Maloku, A. Customary Law and Modern Legal Systems: A Comparative Perspective. Corporate Law & Governance Review, 7(2), 2025, 77–83. DOI: 10.22495/clgrv7i2p8.

معالجة تحليلية متكاملة تربط بين مفهوم القانون، ومفهوم التشريع، وخصائص كل منهما، ومصادر القانون، وأوجه التمييز بين المفهومين في إطار علمي واحد أكثر تنظيماً واتساقاً.

جدول (1) ملخص الدراسات السابقة

الدراسة	موضوع الدراسة	المنهج/الأداة	أبرز ما توصلت إليه	أوجه الإفادة للدراسة الحالية
Swenson (2024)	القانون خارج الإطار الدولي التقليدي	دراسة تحليلية نظرية	أوضحت أن القانون لا ينحصر في التشريع الصادر عن الدولة، بل قد يتشكل في أطر مؤسسية ومجتمعية أوسع	تدعم فكرة أن القانون أوسع من التشريع
بن دهيش (2023)	مصادر القانون وتعددتها	دراسة تحليلية	بينت أن النظام القانوني يتأسس على أكثر من مصدر، وأن التشريع يحتل مكانة مركزية دون أن يستنفد وحده مفهوم القانون	تفيد في بيان موقع التشريع بين مصادر القانون
Bouzora (2022)	اليقين القانوني وجودة القاعدة القانونية	دراسة تحليلية قانونية	أكدت أن قيمة القاعدة القانونية ترتبط بالوضوح وإمكان التوقع واستقرار التطبيق، لا بمجرد وجود نص مكتوب	تعمق التمييز بين التشريع كنص والقانون كنظام معياري
Kirst (2021)	سيادة القانون والشرعية المؤسسية	دراسة تحليلية	أبرزت أن سيادة القانون تتجاوز وجود النصوص إلى الشرعية والحد من التحكم وضمان الاستقرار القانوني	تفيد في ربط مفهوم القانون بمضمونه المؤسسي لا بشكله فقط
Saganek (2019)	المشكلة النظرية لمصادر القانون	دراسة نظرية	أوضحت أن الإشكال لا ينشأ فقط من تعدد المصادر، بل من التداخل بين مفهوم المصدر والشكل الذي يظهر به القانون	تدعم المحور المفاهيمي المتعلق بالفصل بين القانون والتشريع
Mahmud (2026)	العرف في النظام القانوني الحديث	دراسة تحليلية	بينت أن العرف قد يكتسب صفة المصدر القانوني متى استوفى شروط الاعتراف القضائي أو النظامي	تدعم فكرة أن القانون لا يقتصر على التشريع المكتوب
Bell (2018)	مفهوم مصادر القانون	دراسة نظرية تحليلية	أوضح أن الاحتجاج بمصدر القانون لا يقتصر على النص، بل يشمل القاعدة أو المبدأ أو القيمة المعترف بها داخل المجتمع القانوني	تعزز التحليل النظري لمفهوم المصدر القانوني

أوجه الإفادة للدراصة الحالية	أبرز ما توصلت إليه	المنهج/الأداة	موضوع الدراصة	الدراصة
تفيد في التمييز بين وجود التشريع وجودته القانونية	خلصت إلى أن جودة التشريع ترتبط بالوضوح والفعالية والاتساق مع متطلبات الديمقراطية وسيادة القانون	دراسة تحليلية مقارنة	جودة التشريع	Drinóczi (2015)
تدعم دور القضاء كمصدر تفسيري أو مكمل للقانون	بينت أن القضاء يمارس أثرًا فعليًا في توجيه القاعدة القانونية حتى عندما لا يعد مصدرًا رسميًا بالمعنى التقليدي	تحليل محتوى لأحكام قضائية	أثر السوابق القضائية في الأنظمة المدنية	Egea-de Haro (2024)
تدعم تحليل العلاقة بين القانون المكتوب والمصادر غير التشريعية	أظهرت استمرار تأثير العرف في بعض النظم القانونية رغم هيمنة التشريع المكتوب	دراسة مقارنة	العرف والأنظمة القانونية الحديثة	Nimani, Avdija, & Maloku (2025)

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد للدراسات السابقة

يتضح من الجدول السابق أن الدراسات السابقة اتجهت إلى معالجة الموضوع من زوايا متعددة؛ فبعضها ركز على مصادر القانون واتساعها خارج النص التشريعي، وبعضها الآخر تناول اليقين القانوني وجودة التشريع وسيادة القانون بوصفها معايير تتجاوز مجرد وجود النص المكتوب، في حين أبرزت دراسات أخرى دور القضاء والعرف في بناء القاعدة القانونية أو استكمالها. وهذا يدل على أن الإشكال لا يكمن في نقص الأدبيات، بل في تفرقتها بين محاور متجاوزة دون أن تتجمع في دراسة واحدة مخصصة للتمييز بين القانون والتشريع من حيث المفهوم والخصائص والمصادر وأوجه التمايز.

#### ما يميز الدراصة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراصة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها لا تتناول مصدرًا واحدًا من مصادر القانون، ولا تقتصر على جودة التشريع أو أثر القضاء أو العرف بصورة منفصلة، بل تجمع هذه العناصر ضمن معالجة تحليلية واحدة تستهدف الإجابة عن السؤال الجوهرى: ما العلاقة بين القانون والتشريع، وأين يبدأ أحدهما وأين ينتهي الآخر؟ فالدراسات السابقة، رغم أهميتها، تناولت أجزاء من المشكلة؛ فبعضها ركز على اتساع مفهوم القانون خارج التشريع، وبعضها ركز على خصائص النص الجيد، وبعضها تناول مكانة القضاء أو العرف، لكن دون بناء إطار جامع يربط بين هذه الخيوط في صورة متكاملة.

كما تتميز الدراصة الحالية بأنها تتطلق من مادة علمية أصلية حول التشريع والقانون والفرق بينهما، ثم تعيد بناءها في قالب ورقة بحثية أكاديمية متكاملة، من خلال صياغة مقدمة ومشكلة وأسئلة وأهداف وأهمية ومنهجية ودراسات سابقة وإطار نظري وتحليل وخاتمة، بدل بقائها في صورة عرض قانوني تقريرى عام. وبهذا فهي لا تكتفي بشرح

المصطلحين، بل تسعى إلى الضبط المفاهيمي، وبيان مصادر القانون، وتحديد موقع التشريع بينها، وإبراز الأثر العملي والعلمي للتمييز بين المفهومين في الفهم القانوني السليم.

## 2. الإطار النظري

### 2.1 تمهيد

ينطلق الإطار النظري لهذه الدراسة من أن التمييز بين القانون والتشريع لا يُعد مسألة لغوية بسيطة، بل يمثل مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعة القاعدة القانونية، ومصادرها، ودرجات إلزامها، والجهة التي تمنحها المشروعية داخل البناء النظامي للدولة<sup>1</sup>. فالدولة الحديثة تعتمد بدرجة كبيرة على التشريع بوصفه الأداة الرسمية الأكثر وضوحًا وتنظيمًا في إنتاج القاعدة القانونية، غير أن ذلك لا يعني أن القانون ينحصر في التشريع وحده؛ إذ قد يتشكل القانون أيضًا عبر العرف، والمبادئ العامة، والاجتهاد القضائي، وسائر المصادر التي يعترف بها النظام القانوني أو يتعامل معها بوصفها مكملّة أو مفسّرة أو منشئة للقاعدة القانونية<sup>2</sup>. ومن هنا يمكننا القول إن القانون أشمل من التشريع، وأن التشريع يمثل أحد مصادره الأساسية لا مرادفه المطلق<sup>3</sup>. كما أن تناول القانون والتشريع ضمن إطار نظري واحد يقتضي عدم الاكتفاء بالتعريفات المدرسية المباشرة، بل يتطلب النظر إلى المسألة من خلال أربعة مستويات مترابطة: المفهوم، والخصائص، والمصادر، والتمييز الوظيفي. فمن دون ضبط هذه المستويات يبقى الخلط قائمًا بين القاعدة القانونية بوصفها مضمونًا معياريًا ملزمًا، وبين التشريع بوصفه أداة أو شكلًا رسميًا لإنتاج هذا المضمون<sup>4</sup>. ولهذا فإن الإطار النظري في هذه الدراسة يقوم على تحليل القانون من حيث تعريفه وخصائصه وأهميته ومصادره، ثم تحليل التشريع من حيث تعريفه وخصائصه ومزايه وأنواعه، وصولًا إلى بيان العلاقة بين المفهومين وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهما في الفكر القانوني.

### 2.2 مفهوم القانون في الفكر القانوني

يُعرّف القانون، في المعنى العام، بأنه مجموعة القواعد العامة والمجردة والملزمة التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع، ويقترن احترامها بجزاء توقعه السلطة العامة عند المخالفة<sup>5</sup>. وهذا المعنى يتفق مع الدراسات السابقة التي ربطت القانون بفكرة التنظيم الاجتماعي، والجزاء، والإلزام، واعتبرته أداة لحماية الأفراد وضبط العلاقات داخل المجتمع. ولا يُفهم القانون هنا بوصفه مجرد نص جامد، بل بوصفه نظامًا معياريًا يرمي إلى تنظيم السلوك وتحقيق الاستقرار والعدالة والتوقع المشروع<sup>6</sup>. ولهذا تؤكد الأدبيات الحديثة أن قيمة القانون لا تنبع فقط من صدوره الرسمي، بل من اتصافه

<sup>1</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>2</sup> بن دهبش، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهن الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، 1473-1522. DOI: 10.21608/jfst.2023.308784.

<sup>3</sup> Bell, John. Sources of Law. *The Cambridge Law Journal*, 77(1), 2018, 40-71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

<sup>4</sup> Saganeck, Przemysław. The Theoretical Problem of Sources of International Law. *Wroclaw Review of Law, Administration & Economics*, 8(2), 2019. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

<sup>5</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>6</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. *Journal of European Competition Law & Practice*, 13(2), 2022, 144-153. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

بالوضوح، وإمكان التوقع، والاستقرار النسبي، وإمكان تطبيقه بصورة عادلة وغير تعسفية<sup>1</sup>. ومن ثم، فإن القانون بمعناه العلمي أوسع من مجرد النص التشريعي؛ لأنه قد يتشكل من خلال قواعد غير مكتوبة أو مبادئ مستقرة يعترف بها النظام القانوني ويمنحها قوة تنظيمية. كما أن لفظ القانون قد يُستخدم في غير المجال القانوني بمعانٍ أوسع، مثل القانون العلمي أو القانون الاقتصادي، كقولنا "قانون الجاذبية" أو "قانون العرض والطلب". وهذه الملاحظة مهمة لأنها تكشف أن لفظ القانون أكثر شمولاً ومرونة في الاستعمال من لفظ التشريع، الذي يظل محصوراً في المجال النظامي الرسمي الصادر عن السلطة المختصة.

### 2.3 خصائص القانون

تقوم القاعدة القانونية، ومن ثم يقوم القانون في مجموعه، على عدد من الخصائص الأساسية التي تمنحه طبيعته المميزة عن غيره من القواعد الاجتماعية أو الأخلاقية أو الدينية. أول هذه الخصائص أن القانون قاعدة عامة ومجردة؛ فهو لا يُصاغ في الأصل لمعالجة حالة شخصية أو فرد بعينه، بل يوجه خطابه إلى فئة أو مركز قانوني أو نمط من الوقائع يتكرر في المجتمع<sup>2</sup>. وقد أوضحت الدراسات السابقة أن العمومية تعني عدم انحصار القاعدة في شخص محدد، وأن التجريد يعني تجاهل الفروق الثانوية والتركيز على الظروف المشتركة التي تجعل الحكم صالحاً للتطبيق على الحالات المتماثلة. وثانيها أن القاعدة القانونية ملزمة ومقرنة بجزء؛ فالقانون لا يكتفي بالتوجيه الأخلاقي أو التوصية، وإنما يرتب أثراً قانونياً عند مخالفته، ويكون هذا الأثر مضموناً من قبل السلطة العامة<sup>3</sup>. وهذه الخاصية هي التي تميز القانون عن كثير من قواعد السلوك الأخرى التي قد تستند إلى الضمير أو العرف الاجتماعي فقط دون أن ترتبط بجزء منظم توقعه الدولة<sup>4</sup>.

وثالثها أن القانون ينظم السلوك الاجتماعي للأفراد، لا مجرد الأفكار أو النيات المجردة. فموضوع القانون هو الفعل أو الامتناع الذي يترتب عليه أثر في العلاقات الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الإدارية. ولذلك فإن القانون يرتبط بطبيعة المجتمع نفسه؛ فكلما ازدادت العلاقات تعقيداً، زادت الحاجة إلى قواعد قانونية أكثر دقة وتنظيماً<sup>5</sup>.

### 2.4 أهمية القانون

تتجلى أهمية القانون في كونه الأداة التي تضمن النظام والأمن والعدل داخل المجتمع. فالدراسات السابقة شددت على أن القانون يحمي الأفراد في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ويحول دون تفكك المجتمع، كما يسهم في تحقيق العدالة على

<sup>1</sup> Kirst, Niels. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? *European Papers*, 6(1), 2021, 101–110. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

<sup>2</sup> Kaino, Michihiro. Rule of Law: Historical (Theoretical) Perspectives. In: *Encyclopedia of the Philosophy of Law and Social Philosophy*, 2020. DOI: 10.1007/978-94-007-6730-0\_35-2.

<sup>3</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>4</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. *Journal of European Competition Law & Practice*, 13(2), 2022, 144–153. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

<sup>5</sup> بن دهيح، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفها الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، 1522–1473. DOI: 10.21608/jfst.2023.308784.

أساس المساواة، ويهيئ البيئة المناسبة للتقدم والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي<sup>1</sup>. ومن منظور أوسع، لا تكمن أهمية القانون فقط في منعه الفوضي، بل أيضًا في كونه يوفر إطارًا متوقعًا للسلوك والتعاملات، بحيث يعرف الأفراد حقوقهم والتزاماتهم، وتعرف السلطات حدود اختصاصاتها<sup>2</sup>. ولهذا يرتبط القانون الحديث بفكرة اليقين القانوني، أي أن يكون من الممكن للأفراد أن يتوقعوا آثار أفعالهم في ضوء قاعدة واضحة ومستقرة نسبيًا. كما أن القانون يمثل أداة لتوزيع الاختصاصات داخل الدولة وتنظيم الخدمات العامة وحماية المراكز القانونية للأفراد، وهو ما يجعل دوره لا يقتصر على الردع والعقاب، بل يمتد إلى بناء النظام العام وتمكين المجتمع من العمل بصورة منتظمة ومؤسسية<sup>3</sup>.

## 2.5 مصادر القانون

يُعد موضوع مصادر القانون من أكثر المحاور مركزية في هذه الدراسة؛ لأنه يكشف مباشرة سبب عدم جواز المساواة المطلقة بين القانون والتشريع. فالدراسات السابقة عدّدت مصادر القانون في: التشريع، والدين، والعرف، والقانون الطبيعي وقواعد العدالة، والفقه، والقضاء. ويأتي التشريع في مقدمة المصادر الرسمية في الدولة الحديثة، باعتباره القاعدة المكتوبة التي تضعها السلطة العامة وفقًا للإجراءات الدستورية<sup>4</sup>. غير أن مركزية التشريع لا تنفي وجود مصادر أخرى<sup>5</sup>؛ فالعرف يمثل في كثير من الأنظمة مصدرًا قانونيًا متى استقر العمل به وتوافرت فيه شروط العمومية والاستمرار والشعور بالإلزام<sup>6</sup>. وقد أشارت الدراسات السابقة بدقة إلى أن العرف لا ينشأ بقرار من السلطة التشريعية، وإنما من سلوك متكرر يترسخ في وجدان الجماعة إلى أن يتحول إلى قاعدة محترمة ومُلزمة. أما القانون الطبيعي وقواعد العدالة، فهي تمثل في الفكر القانوني إطارًا مثاليًا أو مرشدًا فلسفيًا يُهتدى به عند غياب النص أو قصوره، بينما يؤدي الفقه والقضاء دورًا تفسيريًا وتوجيهيًا، بل قد يقترب القضاء في بعض النظم من أداء دور تكميلي فعلي في تشكيل القاعدة القانونية أو توحيد تطبيقها<sup>7</sup>. وهذا كله يؤكد أن القانون لا يُختزل في التشريع، بل يتكون داخل بنية أوسع من المصادر المتداخلة.

يوضح الجدول الآتي أن القانون لا يتشكل من التشريع وحده، بل من منظومة مصادر متفاوتة في درجة الرسمية والإلزام والدور الوظيفي. وتبرز أهمية هذا الجدول في أنه يضع التشريع في مكانه الصحيح: مصدرًا رئيسًا من مصادر القانون، لا القانون كله. هذه النقطة هي العمود الفقري للتمييز بين المفهومين في هذه الدراسة.

<sup>1</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. *Journal of European Competition Law & Practice*, 2022. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

<sup>2</sup> Kirst, Niko. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? *European Papers*, 2021. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

<sup>3</sup> بن دهيح، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بفتحنا الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، 1473-1522. DOI: 10.21608/jfst.2023.308784.

<sup>4</sup> Bell, John. Sources of Law. *The Cambridge Law Journal*, 77(1), 2018, 40-71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

<sup>5</sup> Mahmud, Izmi Izdiharuddin B. Che Jamaludin. Redefining Customary Law: Insights from Common Law System. *Asian Journal of Law and Policy*, 6(1), 2026, 23-70. DOI: 10.33093/ajlp.2026.2.

<sup>6</sup> Nimani, P., Avdija, S., & Maloku, A. Customary Law and Modern Legal Systems: A Comparative Perspective. *Corporate Law & Governance Review*, 7(2), 2025, 77-83. DOI: 10.22495/clgrv7i2p8.

<sup>7</sup> Egea-de Haro, Alfonso. How Does Case Law Shape Civil Law Systems? An Analysis of Spanish Administrative Courts. *Liverpool Law Review*, 45, 2024, 1-23. DOI: 10.1007/s10991-023-09325-x.

جدول (2): مصادر القانون وموقع التشريع بينها

المصدر	طبيعته	مدى رسميته	دوره في تكوين القاعدة القانونية	علاقته بالتشريع
التشريع	قواعد مكتوبة تصدر عن السلطة المختصة وفق الإجراءات الدستورية	مصدر رسمي أصلي	إنشاء القاعدة القانونية بصورة مباشرة وواضحة وملزمة	يمثل المصدر الأكثر مركزية في الدولة الحديثة
العرف	سلوك اجتماعي متكرر مستقر مصحوب بالشعور بالإلزام	مصدر قانوني معترف به في بعض النظم والموضوعات	استكمال القواعد أو إنشاؤها عند غياب النص	يعمل عند غياب التشريع أو إلى جانبه في بعض المجالات
الدين	قواعد مرجعية ذات طبيعة خاصة، خاصة في الأحوال الشخصية في بعض النظم	مصدر خاص بحسب طبيعة النظام القانوني	تنظيم بعض المسائل التي لم يرد بشأنها نص تشريعي أو ورد بإحالة إليها	لا يحل محل التشريع العام، لكنه قد يكمله في نطاق محدد
القانون الطبيعي وقواعد العدالة	مبادئ مثالية وعقلية واعتبارات إنصاف	مصدر احتياطي/فلسفي أو مرشد تفسيري	توجيه المشرع والقاضي عند غياب النص أو قصوره	يوجّه التشريع من حيث الكمال والعدالة ولا يساويه
الفقه	آراء وشروح الباحثين والفقهاء	مصدر تفسيري	شرح القانون وتفسيره ونقده واقتراح تطويره	يفسر التشريع ويسهم في فهمه لا في استبداله
القضاء	الأحكام والاتجاهات القضائية	مصدر تفسيري أو مكمل بحسب النظام	توحيد التطبيق وملء الفراغ التفسيري وأحياناً تطوير القاعدة	يطبق التشريع ويفسره، وقد يكمل البناء القانوني عند الغموض

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة

## 2.6 مفهوم التشريع

يُعرّف التشريع بأنه وضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة من جانب السلطة العامة المختصة وفقاً للإجراءات التي ينص عليها الدستور<sup>1</sup>. وهذا التعريف ورد في الدراسات السابقة بصورة واضحة، مع التأكيد على أن التشريع لا يكون تشريعاً إلا إذا صدر عن سلطة مختصة، واتخذ صورة مكتوبة، وتضمن قاعدة عامة ومجردة وملزمة. ويُفهم التشريع في الفكر القانوني بمعنيين:

<sup>1</sup> Bell, John. Sources of Law. The Cambridge Law Journal, 77(1), 2018, 40–71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

الأول: المعنى الشكلي، ويقصد به الأداة الرسمية المكتوبة التي تصدر عن السلطة المختصة.  
والثاني: المعنى الموضوعي، ويقصد به مجموعة القواعد القانونية التي تنظم أمرًا معينًا، كما في تشريع الضرائب أو تشريع العمل أو التشريع المدني<sup>1</sup>.

وبذلك فإن التشريع يتميز عن بقية المصادر من حيث إنه مصدر رسمي مكتوب ومُنظَّم الإجراءات. وهذه الخاصية هي التي تمنحه مكانته المركزية في الدولة الحديثة، لأن المجتمعات المعاصرة بحاجة إلى قواعد دقيقة وسريعة التعديل وأكثر اتساقًا من الأعراف البطيئة التكوين<sup>2</sup>.

## 2.7 خصائص التشريع ومكانته ومزاياه وعيوبه

### أولاً: خصائص التشريع

يتميز التشريع بعدة خصائص أساسية:

1. أنه يصدر عن سلطة عامة مختصة، وهي في الأصل السلطة التشريعية.
2. أنه يتضمن قاعدة قانونية عامة ومجردة وملزمة.
3. أنه يصدر في صيغة مكتوبة، وهو ما يميزه عن العرف وغيره من المصادر غير المكتوبة.

### ثانياً: مكانة التشريع

يحتل التشريع مكانة متقدمة بين مصادر القانون، لأنه الأكثر قدرة على مواكبة تعقيد العلاقات الحديثة، والأسرع من حيث الإنشاء والتعديل، والأوضح من حيث الصياغة والرجوع إليه<sup>3</sup>. ولهذا أصبح التشريع، في أغلب الدول المعاصرة، المصدر الرسمي الأول للقاعدة القانونية، ولا يُرجع إلى المصادر الأخرى إلا عند غياب النص أو الحاجة إلى تفسيره أو استكمالها. وهذا المعنى ينسجم تمامًا مع ما سردته الدراسات السابقة عند حديثها عن أن العرف، وإن كان قد سبق التشريع تاريخياً، لم يعد وحده كافياً لملاحقة تعقيد الحياة الحديثة.

### ثالثاً: مزايا التشريع

من أهم مزايا التشريع أنه<sup>4</sup>:

1. أكثر وضوحًا وتحديداً من المصادر غير المكتوبة؛
2. يحقق وحدة القانون على مستوى إقليم الدولة؛
3. يتميز بسرعة الإصدار والتعديل؛
4. يُعد أداة فعالة في إصلاح المجتمع ومواكبة تطوره.

<sup>1</sup> Saganek, Przemysław. The Theoretical Problem of Sources of International Law. Wroclaw Review of Law, Administration & Economics, 8(2), 2019. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

<sup>2</sup> Drinóczy, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. Statute Law Review, 36(3), 2015, 211–227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

<sup>3</sup> Drinóczy, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. Statute Law Review, 36(3), 2015, 211–227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

<sup>4</sup> Bell, John. Sources of Law. The Cambridge Law Journal, 77(1), 2018, 40–71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

#### رابعًا: عيوب التشريع

رغم مزاياه، لا يخلو التشريع من عيوب؛ فقد يتحول أحيانًا إلى أداة تخدم مصالح السلطة أو يتأثر بالضغوط السياسية، كما قد يصعب على الأفراد الإحاطة بجميع النصوص الكثيرة والمتغيرة، وقد يتخلف أحيانًا عن مواكبة الواقع الاجتماعي إذا لم يُراجع بصورة مستمرة.

#### 2.8 أنواع التشريع وتدرجه

تنقسم أنواع التشريع لعدة أقسام، ومنها ما يلي:

1. **التشريع الأساسي (الدستور):** وهو أعلى القواعد القانونية في الدولة، ويحدد شكل الحكم، واختصاصات السلطات، وعلاقة الدولة بالأفراد. ويحتل قمة الهرم القانوني، بحيث يجب ألا يخالفه أي تشريع أدنى.
2. **التشريع العادي:** وهو ما تصدره السلطة التشريعية في حدود اختصاصها ووفق الإجراءات الدستورية. ويمر عادة بمراحل: الاقتراح، والمناقشة، والإقرار، وعدم الاعتراض أو الاعتماد، ثم الإصدار والنشر.
3. **التشريع الفرعي أو اللوائح:** وهو ما تصدره السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها، وينقسم عادة إلى (لوائح تنفيذية، ولوائح تنظيمية، ولوائح ضبط).

وهناك حالتين استثنائيتين قد تباشر فيهما السلطة التنفيذية دورًا تشريعيًا: تشريع الضرورة وتشريع التفويض، وهو ما يبين أن التشريع نفسه ليس دائمًا صورة واحدة جامدة، بل قد يتنوع تبعًا للجهة المختصة والظرف الدستوري.

#### 2.9 العلاقة بين القانون والتشريع وأوجه التمييز بينهما

يمثل هذا المحور قلب الإطار النظري للدراسة. وهناك حقيقة مفادها أن كل تشريع يُعد قانونًا، ولكن ليس كل قانون يُعد تشريعًا. ويمكن إبراز أهم وجوه التمييز على النحو الآتي:

##### 1. من حيث الشمول

القانون أشمل من التشريع؛ لأن القاضي قد يستند في حكمه إلى التشريع، أو العرف، أو الدين، أو المبادئ العامة، أو السوابق القضائية بحسب النظام القانوني ومجال النزاع. أما التشريع فهو جزء من هذه المنظومة لا مجموعها كله.

##### 2. من حيث المصدر

يجب أن يصدر التشريع عن السلطة التشريعية المختصة أو من يفوضه الدستور في حالات محددة، أما القانون فقد يكون مصدره العرف، أو الدين، أو القضاء، أو المبادئ العامة. ومن ثم، فمصدر التشريع محدد ومؤسسي<sup>1</sup>، بينما مصدر القانون قد يكون أوسع وأشد تنوعًا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بن دهب، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بفتحنا الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، DOI: 1522-1473 . 10.21608/jfst.2023.308784.

<sup>2</sup> Bell, John. Sources of Law. The Cambridge Law Journal, 77(1), 2018, 40-71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

### 3. من حيث الشكل والكتابة

التشريع يشترط فيه أن يكون مكتوبًا وأن يمر بإجراءات شكلية محددة حتى النشر<sup>1</sup>، أما القانون فقد يوجد في صورة غير مكتوبة، كما في بعض صور العرف أو المبادئ المستقرة<sup>2</sup>. كما أن الكتابة تميز التشريع عن غيره من المصادر.

### 4. من حيث المضمون

التشريع هو قاعدة قانونية صيغت في شكل رسمي مكتوب ومرت بالمراحل الإجرائية المقررة. أما القانون، فالمقصود به أوسع: القاعدة أو النظام أو المبدأ الذي يحكم العلاقات ويملك قوة تنظيمية وإلزامية داخل المجتمع القانوني<sup>3</sup>.

### 5. من حيث الاستعمال

لفظ القانون أوسع في الاستعمال اللغوي والعلمي، وقد يستخدم خارج المجال القانوني، في حين يظل لفظ التشريع مقصورًا على المجال النظامي الرسمي، وهي على بساطتها مفيدة في بيان الفارق في الشمول الدلالي بين المصطلحين.

جدول (3): المقارنة التحليلية بين القانون والتشريع

وجه المقارنة	القانون	التشريع
المفهوم	مجموعة القواعد العامة والمجردة والملزمة	مجموعة القواعد القانونية في صورة مكتوبة من جانب السلطة العامة المختصة
النطاق	أوسع وأشمل	أضيق وأخص
المصدر	قد يكون التشريع، أو العرف، أو الدين، أو القضاء، أو المبادئ العامة	لا بد أن يصدر عن السلطة المختصة دستوريًا
الشكل	قد يكون مكتوبًا أو غير مكتوب	مكتوب بالضرورة
الإجراءات	لا يلزم أن يمر دائمًا بإجراءات شكلية موحدة	يمر بإجراءات دستورية وتشريعية محددة
المضمون	يشمل القواعد القانونية بمصادرها المختلفة	يتناول قاعدة قانونية مصاغة رسميًا في نص مكتوب
الوظيفة	تنظيم السلوك الاجتماعي وتحقيق الأمن والعدل والاستقرار	إنتاج القاعدة القانونية الرسمية وتوحيدها وتحديثها
درجة الشمول	أشمل من التشريع	جزء من القانون
الاستخدام الاصطلاحي	يستخدم في المجال القانوني وأحيانًا في مجالات علمية أخرى	يقتصر على المجال النظامي/القانوني الرسمي
النتيجة النهائية	ليس كل قانون تشريعيًا	كل تشريع يُعد قانونًا

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى الإطار النظري والدراسات السابقة

<sup>1</sup> Saganek, Przemysław. The Theoretical Problem of Sources of International Law. Wroclaw Review of Law, Administration & Economics, 8(2), 2019, 12–35. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

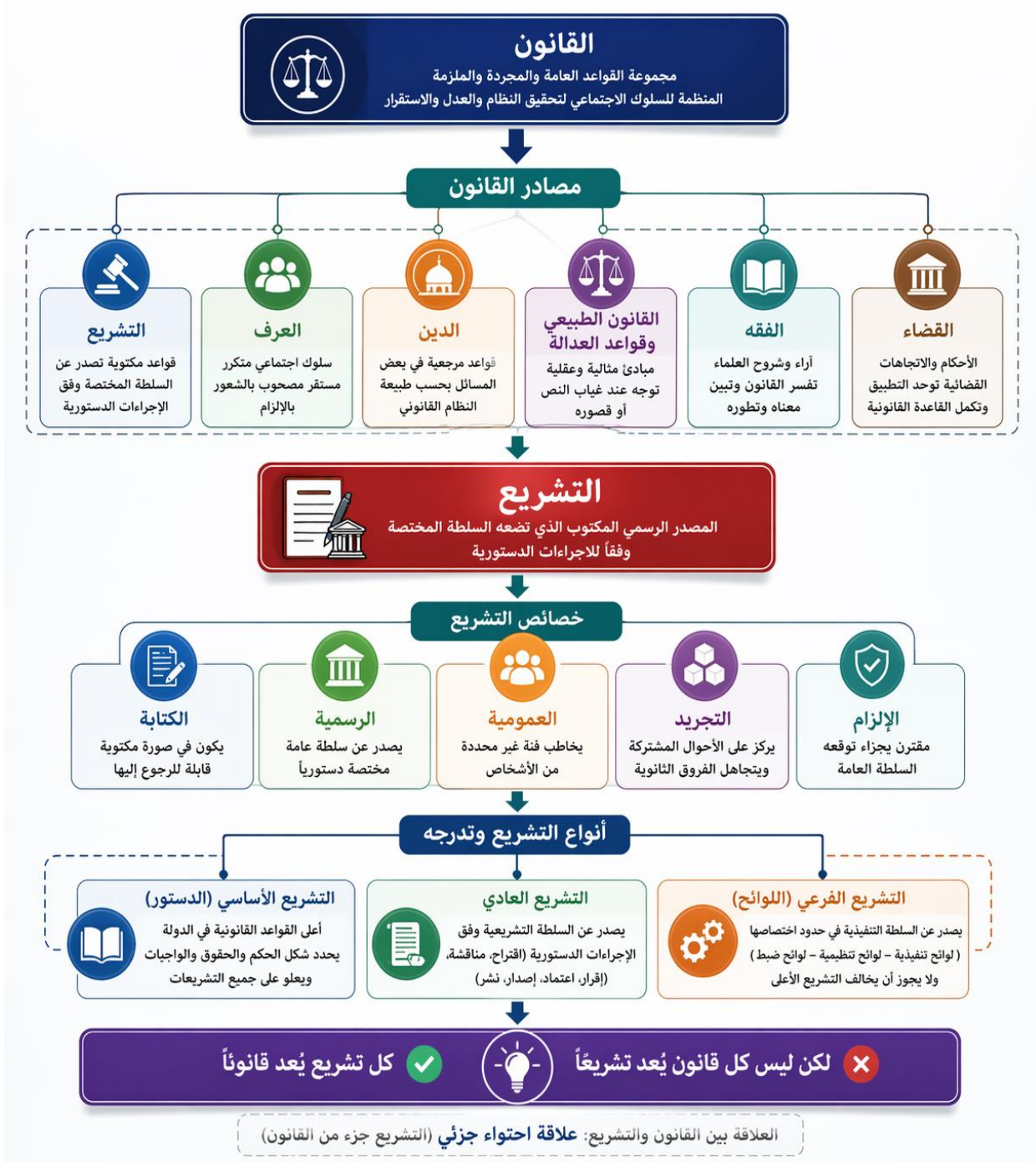
<sup>2</sup> Mahmud, Izmi Izdiharuddin B. Che Jamaludin. Redefining Customary Law: Insights from Common Law System. Asian Journal of Law and Policy, 6(1), 2026, 23–70. DOI: 10.33093/ajlp.2026.2.

<sup>3</sup> Saganek, Przemysław. The Theoretical Problem of Sources of International Law. Wroclaw Review of Law, Administration & Economics, 8(2), 2019. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

يبين هذا الجدول أن جوهر الفرق بين القانون والتشريع لا يقوم على التضاد، بل على علاقة عموم وخصوص؛ فالقانون هو الإطار الأوسع الذي يضم مختلف القواعد والمصادر المعترف بها في النظام القانوني، بينما التشريع هو الصورة الرسمية المكتوبة والأكثر وضوحًا لهذا الإطار. ومن هنا، فإن الخلط بينهما يؤدي إلى تضيق مفهوم القانون واختزاله في النص المكتوب فقط، وهو ما لا ينسجم مع البناء القانوني الكامل.

## 2.10 خلاصة الإطار النظري

يتضح مما سبق، أن القانون يمثل الإطار الأوسع الذي يضم القواعد المنظمة للسلوك الاجتماعي، سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو مكتملة، بينما يمثل التشريع الصورة الرسمية المكتوبة التي تضعها السلطة المختصة وفق الإجراءات الدستورية. ولهذا فإن العلاقة بينهما ليست علاقة تطابق، بل علاقة عموم وخصوص؛ فالتشريع جزء من القانون، في حين يظل القانون أوسع نطاقًا من التشريع. كما يظهر أن فهم هذه العلاقة يتطلب الربط بين مفهوم القانون وخصائصه وأهميته، مصادر القانون وموقع التشريع بينها، مفهوم التشريع وخصائصه ومزاياه وعيوبه، أنواع التشريع وتدرجه، وأخيرًا الفروق المفاهيمية والوظيفية بين القانون والتشريع. ويمثل الشكل التالي خلاصة ما تم التوصل إليه في الإطار النظري للدراسة.



الشكل (1) ملخص مناقشة الإطار النظري

### 3. التحليل والمناقشة

#### 3.1 القانون بوصفه الإطار الأوسع للتنظيم القانوني

تكشف القراءة التحليلية لموضوع الدراسة أن نقطة الانطلاق الصحيحة لا تتمثل في سؤال: ما هو التشريع؟ بل في سؤال أسبق منه: ما هو القانون أصلاً؟ والسبب بسيط؛ لأن أي محاولة للتمييز بين القانون والتشريع تظل ناقصة ما لم تُحسم أولاً طبيعة القانون نفسه. وقد أوضح العرض النظري أن القانون لا يقتصر على النصوص المكتوبة، بل يشمل في

معناه العلمي مجموعة القواعد العامة والمجردة والملزومة التي تنظم السلوك الاجتماعي وتكفل السلطة العامة احترامها<sup>1</sup>. وتؤكد الأدبيات الحديثة أن القانون لا يُختزل دائمًا في النتائج التشريعية للدولة، بل قد يتشكل أيضًا داخل أطر مؤسسية ومجتمعية أوسع، وهو ما يجعل مفهوم القانون أوسع من مجرد الأداة التشريعية التي تنتجها أو تعبر عنه<sup>2</sup>. ومن هذه الزاوية، يظهر أن الخلط الشائع بين القانون والتشريع ناتج في جانب منه عن هيمنة الدولة الحديثة والنص المكتوب على الوعي القانوني العام. فحين تصبح أغلب العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية محكومة بنصوص تشريعية مكتوبة، يميل البعض إلى الاعتقاد بأن القانون هو التشريع ذاته. غير أن هذا التصور، رغم شيوعه العملي، يظل غير دقيق من الناحية المفاهيمية؛ لأن القانون، في بنيته الكاملة، يتسع أيضًا للعرف والمبادئ العامة والفقهاء والقضاء وغيرها من المصادر التي تسهم في تكوين القاعدة القانونية أو تفسيرها أو استكمالها<sup>3</sup>. ولذلك فإن أول نتيجة تحليلية يمكن تشيبتها هنا هي أن التشريع يمثل الصورة الأكثر حضورًا للقانون، لكنه لا يستنفد وحده مفهومه.

### 3.2 مركزية التشريع في الدولة الحديثة وأسبابها

إذا كان القانون أوسع من التشريع، فإن السؤال التالي يصبح: لماذا يحتل التشريع هذه المكانة المركزية في الأنظمة القانونية الحديثة؟

الجواب أن التشريع يمتلك مجموعة من الخصائص التي جعلته المصدر الأكثر قدرة على خدمة الدولة الحديثة: فهو مكتوب، ورسمي، وواضح نسبيًا، ويمكن الرجوع إليه وتعديله بسرعة مقارنةً بالمصادر غير المكتوبة<sup>4</sup>. كما أن التشريع يحقق درجة أعلى من وحدة القانون داخل إقليم الدولة، لأنه يفرض قاعدة واحدة على جميع المخاطبين بها، بدل ترك المجال لتباين الأعراف أو تعدد التطبيقات المحلية. وهذه الفكرة وردت بوضوح في الدراسات السابقة عند الحديث عن مزايا التشريع من حيث الوضوح، وسرعة الإصدار والتعديل، وتحقيق وحدة التنظيم القانوني على مستوى الدولة. لكن التحليل لا ينبغي أن يقف عند تمجيد التشريع بوصفه أداة فعالة فقط؛ لأن قيمة التشريع لا تُستمد من مجرد صدوره الرسمي، بل من جودة مضمونه واتساقه مع مبادئ الشرعية والوضوح وقابلية التوقع. وهنا تكتسب دراسات اليقين القانوني وجودة التشريع أهميتها<sup>5</sup>؛ إذ بيّنت أن التشريع لا يكون جيدًا بمجرد وجوده، بل لكونه قادرًا على توجيه السلوك بصورة واضحة ومنصفة ومستقرة نسبيًا<sup>6</sup>. وهذا يعني أن مركزية التشريع لا تعني عصمته، ولا تجعل كل نص تشريعي معبرًا تلقائيًا عن فكرة القانون في معناها الكامل.

<sup>1</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>2</sup> Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.

<sup>3</sup> Bell, John. Sources of Law. *The Cambridge Law Journal*, 77(1), 2018, 40–71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

<sup>4</sup> Drinóczi, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. *Statute Law Review*, 36(3), 2015, 211–227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

<sup>5</sup> Bouzora, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. *Journal of European Competition Law & Practice*, 13(2), 2022, 144–153. DOI: 10.1093/jecolap/lpac009.

<sup>6</sup> Drinóczi, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. *Statute Law Review*, 36(3), 2015, 211–227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

### 3.3 التمييز بين القانون والتشريع: تمييز في الشمول لا في الأصل

من أهم ما يبيّنه التحليل أن الفرق بين القانون والتشريع ليس فرقاً من نوع التضاد، بل فرق من نوع العموم والخصوص. فالتشريع لا يقف خارج القانون، ولا يناقضه، بل يندرج داخله بوصفه أحد أهم مصادره الرسمية. ولذلك فإن العبارة الأدق ليست: "القانون شيء والتشريع شيء آخر"، وإنما: التشريع جزء من القانون، بينما القانون أشمل من التشريع. وهذه النتيجة ليست مجرد لعبة لغوية، بل تترتب عليها آثار علمية وعملية مهمة في فهم مصادر القاعدة القانونية ومجال تحرك القاضي والمفسر والباحث القانوني. وقد عبّرت الدراسات السابقة عن هذه الفكرة بوضوح عندما أقرت بأن كل تشريع يُعد قانوناً، لكن ليس كل قانون يُعد تشريعاً.

ومن الناحية التحليلية، يمكن تفسير هذا التفاوت في الشمول من خلال ثلاثة عناصر رئيسية.

أولاً: عنصر المصدر؛ فالتشريع لا يكون تشريعاً إلا إذا صدر عن السلطة المختصة وفق الإجراءات الدستورية، بينما القانون قد يستمد وجوده أيضاً من العرف، أو القضاء، أو المبادئ العامة، أو غيرها<sup>1</sup>.

ثانياً: عنصر الشكل؛ فالتشريع مكتوب بالضرورة، أما القانون فقد يكون مكتوباً أو غير مكتوب<sup>2</sup>.

ثالثاً: عنصر الوظيفة؛ فالتشريع يؤدي وظيفة الإنتاج الرسمي المباشر للقاعدة القانونية، بينما القانون يؤدي وظيفة أوسع تتمثل في تنظيم السلوك الاجتماعي من خلال منظومة متعددة المصادر والأشكال. ومن هنا، فإن الخلط بين المفهومين يؤدي إلى خفض مستوى الفهم القانوني من "النظام" إلى "النص"، ومن "البناء القانوني" إلى "الأداة التشريعية" فقط.

### 3.4 أثر تعدد مصادر القانون في تعميق التفرقة

يتضح من مناقشة مصادر القانون أن هذا المحور يمثل أقوى دليل نظري على التفرقة بين القانون والتشريع. فلو كان القانون هو التشريع ذاته، لما كان ثمة معنى للحديث عن العرف، أو الدين، أو القانون الطبيعي، أو الفقه، أو القضاء بوصفها مصادر، أو عناصر فاعلة في بناء القاعدة القانونية. غير أن الأدبيات الحديثة تقول إن البناء القانوني في كثير من النظم لا يقوم على مصدر واحد فقط، بل على شبكة مصادر متفاوتة في درجة الرسمية والإلزام والقوة التطبيقية<sup>3</sup>. وهذا يعني أن فهم القانون يقتضي إدراك العلاقة بين المصدر الأصلي والمصادر المكملة أو المفسرة، لا الاكتفاء بالنص التشريعي وحده.

وتظهر أهمية هذه النقطة بصورة خاصة في العرف والقضاء. فالعرف، رغم أنه غير مكتوب في الأصل، قد يكتسب صفة المصدر القانوني متى توافر فيه السلوك المستقر والشعور بالإلزام وعدم مخالفته للنظام العام أو النص الأعلى<sup>4</sup>. أما القضاء، فرغم أن بعض الأنظمة لا تعدّه مصدرًا رسميًا للقانون بالمعنى التشريعي، فإنه يؤدي في الواقع دورًا فعليًا

<sup>1</sup> Saganek, Przemysław. The Theoretical Problem of Sources of International Law. *Wroclaw Review of Law, Administration & Economics*, 8(2), 2019. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

<sup>2</sup> Mahmud, Izmi Izdiharuddin B. Che Jamaludin. Redefining Customary Law: Insights from Common Law System. *Asian Journal of Law and Policy*, 6(1), 2026, 23–70. DOI: 10.33093/ajlp.2026.2.

<sup>3</sup> Bell, John. Sources of Law. *The Cambridge Law Journal*, 77(1), 2018, 40–71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

<sup>4</sup> Nimani, P., Avdija, S., & Maloku, A. Customary Law and Modern Legal Systems: A Comparative Perspective. *Corporate Law & Governance Review*, 7(2), 2025, 77–83. DOI: 10.22495/clgrv7i2p8.

في تفسير النصوص، وتوحيد التطبيق، وملء الفراغ، بل وأحياناً في تطوير القاعدة القانونية ذاتها<sup>1</sup>. ومن هنا، فإن تعدد مصادر القانون لا يمثل مجرد تفصيل نظري، بل يكشف عملياً أن القانون أوسع من التشريع وأنه يتكون من طبقات متداخلة، لا من نصوص مكتوبة فقط.

### 3.5 بين الشكل والمضمون: متى يكون التشريع قانوناً بالمعنى الكامل؟

تشير هذه الدراسة سؤالاً بالغ الأهمية: هل كل تشريع يرقى تلقائياً إلى أن يكون تعبيراً كاملاً عن القانون؟ من الناحية الشكلية، نعم: فكل تشريع يُعد قانوناً لأنه قاعدة رسمية مكتوبة صادرة عن السلطة المختصة. لكن من الناحية المعيارية الأعمق، المسألة ليست بهذه البساطة. فالتشريع قد يكون موجوداً رسمياً، ومع ذلك يكون غامضاً، أو متناقضاً، أو غير عادل، أو غير قابل للتوقع، وهو ما يضعف صلته بفكرة القانون في معناها الرشيد القائم على الشرعية والوضوح والاتساق<sup>2</sup>. ولذلك فإن التحليل الحديث لا يقف عند سؤال "هل صدر النص؟" بل ينتقل إلى سؤال "هل يحقق النص متطلبات القانون الجيد؟".

وهنا بالضبط تظهر أهمية الربط بين التفرقة المفاهيمية والتقييم العملي. فالقانون ليس مجرد إعلان إرادة السلطة، وإنما منظومة يفترض أن تحقق حدًا أدنى من الاستقرار والوضوح والعدالة وإمكان التطبيق المنضبط. وإذا كان التشريع هو الأداة الأساسية لإنتاج القاعدة القانونية، فإن جودة هذه الأداة تؤثر مباشرة في جودة النظام القانوني نفسه<sup>3</sup>. وبصراحة قانونية صريحة: ليس كل ما يُسن جيداً، وليس كل ما يُكتب محكمًا. وهذه ليست مشكلة نظرية فقط، بل مسألة تمس الثقة بالقانون ذاته.

### 3.6 أنواع التشريع وتدرجه: دلالة بنيوية لا تصنيف شكلي فقط

تعرض الدراسات السابقة تقسيم التشريع إلى تشريع أساسي (الدستور)، وتشريع عادي، وتشريع فرعي (اللوائح)، مع بيان أن هذه الأنواع تتدرج من حيث القوة بحيث لا يجوز للقاعدة الأدنى أن تخالف الأعلى. وهذا العرض، في ظاهره، تصنيف تقليدي معروف، لكنه في الحقيقة يحمل دلالة تحليلية أعمق: وهي أن التشريع نفسه ليس كتلة واحدة متجانسة، بل بناء هرمي داخلي يخضع لمنطق التدرج والشرعية.

وتفيد هذه النقطة في الدراسة الحالية من وجهين.

الأول: أنها تؤكد أن التشريع، رغم كونه مصدرًا رئيسًا للقانون، ليس في ذاته مستوى واحدًا، بل منظومة درجات. والثاني: أنها تكشف أن العلاقة بين القانون والتشريع لا تفهم فقط من خارج التشريع، بل أيضًا من داخله؛ لأن احترام الهرمية التشريعية هو نفسه تعبير عن فكرة القانون بوصفه نظامًا منظمًا لا فوضى نصوص. ومن هنا، فإن التدرج

<sup>1</sup> Egea-de Haro, Alfonso. How Does Case Law Shape Civil Law Systems? An Analysis of Spanish Administrative Courts. Liverpool Law Review, 45, 2024, 1–23. DOI: 10.1007/s10991-023-09325-x.

<sup>2</sup> Kirst, Niels. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? European Papers, 6(1), 2021, 101–110. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

<sup>3</sup> Drinóczi, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. Statute Law Review, 36(3), 2015, 211–227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

التشريعي لا يعد فقط مسألة فنية، بل جزءاً من فلسفة القانون في الدولة الحديثة، حيث يرتبط كل نص بموقعه في الهرم النظامي وبحدود سلطته وبمدى انسجامه مع النصوص الأعلى<sup>1</sup>.

### 3.7 العرف والقضاء كاختبار عملي لحدود التشريع

إذا أردنا اختبار التفرقة بين القانون والتشريع في أرض الواقع، فإن أفضل ميدانين لذلك هما العرف والقضاء. فالعرف يكشف أن المجتمع قد ينتج قاعدة قانونية من خلال الممارسة الطويلة والشعور بالإلزام دون أن يمر ذلك عبر السلطة التشريعية. والقضاء يكشف أن النصوص، مهما بلغت دقتها، لا تعمل وحدها، بل تحتاج دائماً إلى تفسير وتطبيق وتكييف وربط بالوقائع. وفي هذا المعنى، فإن القضاء لا يقف خارج القانون، بل يمارس دوراً حيويًا في جعله حياً وفعالاً<sup>2</sup>.

ولهذا فإن التحليل السليم لا يضع التشريع في مواجهة العرف أو القضاء، بل يفهمها جميعاً داخل بناء قانوني واحد، تتوزع فيه الوظائف: فالتشريع ينشئ القاعدة الرسمية، والعرف قد يستكمل أو ينشئ في بعض المساحات، والقضاء يفسر ويوحد التطبيق، والفقهاء يشرح وينقد ويقترح، والمبادئ العامة والقيم القانونية تعطي النظام تماسكه الداخلي<sup>3</sup>. وهذه الرؤية أكثر دقة بكثير من التصور المبسط الذي يرى أن القانون هو ما يكتبه المشرع فقط.

### 3.8 المناقشة العامة

يمكن استخلاص ثلاث خلاصات مركزية من هذا التحليل.

الأولى: أن القانون مفهوم أوسع من التشريع، لأنه يضم أكثر من مصدر وأكثر من شكل وأكثر من طريق للتكون والتطبيق.

الثانية: أن التشريع هو المصدر الرسمي الأكثر مركزية في الدولة الحديثة، لكنه لا يكتسب قيمته الكاملة إلا بقدر ما يحقق الوضوح، والاتساق، والعدالة، والفعالية.

الثالثة: أن التفرقة بين القانون والتشريع ليست مسألة لغوية، بل مسألة تؤثر في فهم مصادر القانون، ودور القضاء، وقيمة العرف، وحدود السلطة التشريعية، ومفهوم الشرعية ذاته.

وبناءً على ذلك، فإن هذه الدراسة لا تنتهي إلى فصل حاد بين المفهومين، ولا إلى دمجها دمجاً كاملاً، بل إلى نتيجة أكثر دقة: القانون هو الإطار الكلي، والتشريع هو أدواته الرسمية الأبرز، والعلاقة بينهما علاقة احتواء جزئي وتنظيم هرمي ووظيفي. وهذه النتيجة تتسجم مع ما ورد في الدراسات السابقة.

<sup>1</sup> Kirst, Niels. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? European Papers, 6(1), 2021, 101–110. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

<sup>2</sup> Egea-de Haro, Alfonso. How Does Case Law Shape Civil Law Systems? An Analysis of Spanish Administrative Courts. Liverpool Law Review, 45, 2024, 1–23. DOI: 10.1007/s10991-023-09325-x.

<sup>3</sup> Bell, John. Sources of Law. The Cambridge Law Journal, 77(1), 2018, 40–71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

#### 4. النتائج

خلصت الدراسة إلى أن القانون في الفكر القانوني يمثل إطارًا أوسع من التشريع؛ لأنه لا يقتصر على القواعد المكتوبة الصادرة عن السلطة التشريعية، بل يشمل أيضًا مصادر أخرى تسهم في تكوين القاعدة القانونية أو تفسيرها أو استكمالها، مثل العرف والفقه والقضاء والمبادئ العامة. كما تبين أن التشريع يحتل مكانة مركزية في الدولة الحديثة بوصفه المصدر الرسمي المكتوب والأكثر وضوحًا وانتظامًا، إلا أن هذه المركزية لا تعني التطابق الكامل بينه وبين القانون. وأظهرت الدراسة أن الفرق بين القانون والتشريع يتمثل أساسًا في الشمول والمصدر والشكل والوظيفة؛ فالتشريع جزء من القانون، بينما يظل القانون أوسع نطاقًا من التشريع. كذلك بينت النتائج أن جودة التشريع ووضوحه واتساقه مع متطلبات الشرعية واليقين القانوني تمثل عناصر جوهرية في تقييم قيمته القانونية، وليس مجرد صدوره الرسمي. وانتهت الدراسة إلى أن الفهم الدقيق للعلاقة بين القانون والتشريع يسهم في تعزيز الضبط المفاهيمي في الدراسات القانونية، ويمنع اختزال القانون في النص المكتوب وحده.

#### 5. الخاتمة

تؤكد هذه الدراسة أن التمييز بين القانون والتشريع يمثل مسألة جوهرية في الفكر القانوني، لا مجرد تفرقة اصطلاحية شكلية. فقد بينت الدراسة أن القانون، في معناه الأوسع، يقوم على منظومة من القواعد والمصادر التي تنظم السلوك الاجتماعي وتكفل الاستقرار والعدل، في حين أن التشريع يمثل الأداة الرسمية المكتوبة التي تضعها السلطة المختصة لصياغة جانب مهم من هذه القواعد وإعلانها بصورة ملزمة. ومن ثم، فإن العلاقة بين المفهومين ليست علاقة تطابق كامل، بل علاقة شمول واحتواء؛ فالتشريع يدخل في نطاق القانون، ولكن القانون لا ينحصر فيه وحده. كما أظهرت الدراسة أن مركزية التشريع في الدولة الحديثة ترجع إلى ما يحققه من وضوح ووحدة وسرعة في التنظيم والتعديل، غير أن هذه المركزية لا تنفي دور المصادر الأخرى، وفي مقدمتها العرف والقضاء والفقه والمبادئ العامة، في بناء القاعدة القانونية أو تفسيرها أو استكمالها. وانتهت الدراسة كذلك إلى أن الفهم السليم لهذه العلاقة يسهم في تعزيز الضبط المفاهيمي في الدراسات القانونية، ويمنع الوقوع في اختزال القانون في النص المكتوب فقط. وبذلك، فإن القيمة العلمية لهذه الدراسة تتمثل في إعادة تنظيم هذا الموضوع ضمن إطار تحليلي متماسك يوضح طبيعة كل من القانون والتشريع، ويبرز أوجه التمايز والترابط بينهما داخل البناء القانوني الحديث.

#### 6. التوصيات

استنادًا إلى ما انتهت إليه الدراسة، توصي الدراسة بما يأتي:

1. ضرورة تعزيز الضبط المفاهيمي في الدراسات القانونية عند استخدام مصطلحي القانون والتشريع، وعدم استعمالهما على سبيل الترادف المطلق إلا في الحدود التي يسمح بها السياق العلمي الدقيق.
2. التأكيد في تدريس المدخل إلى القانون والنظرية العامة للقانون على أن التشريع مصدر رئيس للقانون، لكنه ليس المصدر الوحيد، بما يسهم في تكوين فهم قانوني أكثر عمقًا واتساعًا لدى الطلبة والباحثين.

3. تشجيع الباحثين على التوسع في دراسة مصادر القانون غير التشريعية، ولا سيما العرف والقضاء والفقهاء والمبادئ العامة، لما لها من دور مهم في تفسير القاعدة القانونية واستكمالها.
4. العناية بجودة الصياغة التشريعية من حيث الوضوح والدقة والاتساق، لأن قيمة التشريع لا تقف عند صدوره الرسمي، بل تمتد إلى قدرته على تحقيق اليقين القانوني وسهولة التطبيق العملي.
5. تعزيز الوعي بأن سيادة القانون لا تعني مجرد كثرة النصوص أو وفرة التشريعات، بل تعني وجود نظام قانوني متماسك يحقق الشرعية والاستقرار والعدالة والقدرة على التوقع.
6. دعوة الدراسات القانونية المستقبلية إلى تناول العلاقة بين القانون والتشريع من منظور مقارنة بين الأنظمة القانونية المختلفة، بما يكشف أثر البيئة الدستورية والقضائية والاجتماعية في تحديد موقع التشريع بين مصادر القانون.
7. الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في إعداد بحوث أعمق تتناول بصورة مستقلة العرف، والقضاء، والفقهاء، بوصفها مكونات أساسية في بناء النظام القانوني، وليس مجرد عناصر هامشية تابعة للتشريع.

## المصادر والمراجع

### أولاً: المصادر والمراجع العربية

بن دهبش، هشام بن عبد الملك. مصادر القانون الدولي العام: دراسة تحليلية. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهننا الأشراف - دقهلية، 26(2)، 2023، 1473-1522. DOI: 10.21608/jfslt.2023.308784.1522-1473.

### ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية

Bell, John. Sources of Law. The Cambridge Law Journal, 77(1), 2018, 40-71. DOI: 10.1017/S0008197318000053.

Bouzoraa, Yassine. Between Substance and Autonomy: Finding Legal Certainty in Google Shopping. Journal of European Competition Law & Practice, 13(2), 2022, 144-153. DOI: 10.1093/jeclap/lpac009.

Drinóczi, Tímea. Concept of Quality in Legislation—Revisited: Matter of Perspective and a General Overview. Statute Law Review, 36(3), 2015, 211-227. DOI: 10.1093/slr/hmv008.

Egea-de Haro, Alfonso. How Does Case Law Shape Civil Law Systems? An Analysis of Spanish Administrative Courts. Liverpool Law Review, 45, 2024, 1-23. DOI: 10.1007/s10991-023-09325-x.

Kaino, Michihiro. Rule of Law: Historical (Theoretical) Perspectives. In: Encyclopedia of the Philosophy of Law and Social Philosophy, 2020. DOI: 10.1007/978-94-007-6730-0\_35-2.

Kirst, Niels. Rule of Law Conditionality: The Long-awaited Step Towards a Solution of the Rule of Law Crisis in the European Union? European Papers, 6(1), 2021, 101-110. DOI: 10.15166/2499-8249/454.

Mahmud, Izmi Izdiharuddin B. Che Jamaludin. Redefining Customary Law: Insights from Common Law System. Asian Journal of Law and Policy, 6(1), 2026, 23-70. DOI: 10.33093/ajlp.2026.2.

Nimani, P., Avdija, S., & Maluku, A. Customary Law and Modern Legal Systems: A Comparative Perspective. *Corporate Law & Governance Review*, 7(2), 2025, 77–83. DOI: 10.22495/clgrv7i2p8.

Saganek, Przemysław. The Theoretical Problem of Sources of International Law. *Wroclaw Review of Law, Administration & Economics*, 8(2), 2019, 12–35. DOI: 10.1515/wrlae-2018-0031.

Swenson, Geoffrey. Promoting Law Beyond the State. *International Studies Quarterly*, 2024. DOI: 10.1093/isq/sqae102.